رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

صون الديموقراطية... وإلاّ

دائما ما يتواتر الى مسامعنا ان دولا كثيرة لم تصل بعد الى مرحلة متقدمة تسمح لشعوبها بممارسة الديموقراطية كاداة للحكم وتداول السلطة. من يؤيد هذا الرأي يقول ان الممارسة الديموقراطية تفرض في الحد الادنى امتلاك الشعوب ثقافة قبول الاخر، ومستوى معينا من الوعي السياسي والمجتمعي.

انْ القينا نظرة الى حياتنا السياسية في لبنان، منذ الاستقلال في العام 1943، نجد ان الشعب اللبناني هو من اكثر شعوب المنطقة تقبلا للديموقراطية التي بنيت على نظام سياسي يعتمد حكم الاكثرية ومعارضة الاقلية. ولكن بعد العام 1992 تبدل الوضع بحيث اعتمدت الاحزاب والقيادات والزعامات، نظام حكم خاصا بهم اطلقوا عليه مسمى "الديموقراطية التوافقية"، ومن اولى ضحاياه فقدان سلطة الرقابة والقانون.

هل يمكن للافرقاء اللبنانيين، انطلاقا من هذا الواقع المرير، التحلي بالمسؤولية الجماعية لصون الحياة الديموقراطية السليمة والصحيحة التي ارتضيناها في بلدنا، والتي يكفلها الدستور في نصه وفي روحيته. بيد ان هذه الديموقراطية كانت دائما صمام امان الحريات الشخصية وسلامة التعاطي السياسي في البلاد؟

صار لزاما على القوى الفاعلة اليوم التفكير مليا في خطورة المحاولات الجارية والممارسات القائمة، عن قصد او عن غير قصد، بهدف ضرب اسسها باعراف تتنافى مع هذه الميزة.

كيف نصون الديموقراطية؟

حمايتها تبدأ بالاعتراف بمبدأ تداول السلطة اولا، وبأن الشعب هو الذي يقرر ويختار ممثليه تحت قبة البرلمان ثانيا، ثم بتطبيق القانون واستقلالية السلطات ثالثا. وهنا يكمن الدور الرئيسي للنواب الذين تقع عليهم مسؤولية ان يكونوا واعين لثقل هذا التمثيل الذي وكلهم به الناخبون، وان يكونوا حماة الدستور وانتظام الحياة السياسية وحفظ الميثاق.

العقل يرفض كل ما هو شاذ عن القواعد السليمة، وهنا البداية. فالمسؤولية تقع على عاتق النواب الذين يفرض عليهم الواجب القيام بما يمليه عليهم الدستور عبر اختيار رئيس للجمهورية يكون حاميا للوطن وضامنا لانتظام مؤسسات الدولة ومراقبا لعملها.

تعرضت الديموقراطية في بلادنا ولا تزال لشتى انواع الالتفاف على جوهر معناها السياسي تحت عناوين مختلفة، وكيف استثمرت بعض الشعارات مثل "الميثاقية"، "الوحدة الوطنية"، "التوافق"... لضرب مبدأ الديموقراطية السليمة التي عرفها لبنان منذ نشاته. هذه الاساليب والعناوين لا تنبثق الا حين ينظر السياسيون من منظار المصلحة الشخصية والخاصة لا الوطنية والعامة. اذ ان المصلحة الوطنية تقتضي الانتظام والاحتكام لقرار وحكم اللبنانيين الذين يلجأون عادة كل اربع سنوات لانتخاب نوابهم. لكن المصالح بكل ابعادها التي تتلطى بشعارات الطائفية ترخي بظلالها على قرار الناخب. فيلجأ هو الاخر الى اختيار ممثليه بناء على من يحمي الطائفة لا الوطن، ومن يخدم ابناء طائفته من دون الالتفات ان كان هذا النائب او ذاك يمارس عمله النيابي القائم على التشريع والمساءلة والمحاسبة.

لا خلاص لنا الا بصون نظامنا الديموقراطي والترفع نحو مبدأ المواطنة والانتماء الى لبنان لا الى غيره. والدعوة هنا الى القوى والزعامات الذين ورثوا دولة ديموقراطية بامتياز ان يرأفوا بحالهم وبحال اللبنانيين، لان الموت السريري لنظامنا الديموقراطي سيرتد في النهاية على الجميع، ولا نجاة لاحد من ذلك.

من يتمعن جيدا في احوال البلاد والازمات المختلفة التي تتخبط فيها، يدرك ان خراب الهيكل يكون في ضرب اساسه، وان انهياره لن يكون على احد من دون اخر.

عندنا ما يميزنا عن غيرنا دستورنا وحياتنا السياسية المبنية على الحرية. هما اللذان اكْسَبانا هذه الميزة رغم صغر مساحة ارضنا.

حافظوا على الديموقراطية وصونوها قبل فوات الاوان.

إلى العدد المقبل